المتحدة وأصدقاءها يعولون على الرئيس [الاميركي] الجديد لاعادة بناء قوة أميركا ومكانتها، ووضع أمورها الاقتصادية في وضعها الصحيح وأخذ زمام القيادة في حل سلسلة مزعجة من المشكلات العالمية المعقدة... وأن خصوم أميركا سيختبرون الثقار ريغان إلى الخبرة في السياسة الخارجية ليحددوا ما إذا كان معرضاً لارتكاب أخطاء وما إذا كان قابلاً للانكسار تحت الضغط» (يو. إس. نيوز، ٥/١/١٩٨١).

الجنرال لقيادة الخارجية

وقد جاء اختيار ريغان للجنرال الكسندر هيغ لمنصب وزير الخارجية في ادارته ليضفي على هذه التصريحات والمواقف المتصلبة طابعا أكثر جسية. لقد اختير عسكري ليكون الدبلوماسي الأول في الولايات المتحدة، وبغض النظر عن كل الاعتبارات التي أثيرت حول الجنرال هيغ ودوره في فضيحة «ووترغيت»، أو التي أثارتها بعض الدوائر في الولايات المتحدة حول مجرد فكرة اختيار جنرال لرئاسة الدبلوماسية الاميركية، فان الجنرال نفسه لم يترك أي مجال منذ تعيينه في منصبه وحتى قبل أن تبدأ الادارة صلاحياتها، للشك في أنه سيعالج الامور الدبلوماسية بالاصطلاحات العسكرية. وعندما واجه الجنرال هيغ مجلس الشيوخ (يوم ٩/١/١٩٨٠) للحصول على موافقة المجلس على تعيينه فانه وضع آخر النقاط على آخر الحروف في فهم سياسة ادارة ريغان الخارجية على نحو عبر عنه المعلق الاميركي المعروف جيمي ريستون بقوله أن هيغ يملك «جواباً واحداً على كل المشكلات: مزيد من الأسلحة العسكرية». وقد وجد هيغ اذانا صاغية في الكونغرس لان ما قاله كان يتفق مع مزاج الكونغرس الحالي، حيث يسود اتفاق على «ان الجمهورية (الاميركية) تواجه خطراً داهماً، ولكن لا اتفاق - في المجالس الخاصة على الأقل - على ماهية هذا الخطر» (نيويورك تايمز، ١٢/١/١٩٨١).

لقد أعلن وزير خارجية ريغان - في أول خطاب رئيسي له بهذه الصفة، وهو خطابه هذا أمام مجلس الشيوخ - ان الولايات المتحدة تواجه حالياً خطرة بصورة غير عادية ينبغي أن نقوم فيها جذور سياسة الولايات المتحدة على أساس المقدمة القائلة بان «هناك أشياء تستحق أن يحارب من أجلها». وذكر الجنرال هيغ تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان، وأزمة بولندا، وسلام الشرق الأوسط العسير، والصراع المستمر بين أمم آسيا، وحالة الغليان والعنف في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي. (بهذا الترتيب). ولكنه - كما يلاحظ جيمس ريستون - «لم يعط أية مؤشرات إلى ما ينبغي عمله بشأن الرهائن في ايران، أو بشأن الجيش السوفياتي في أفغانستان، أو العقد السياسية في اسرائيل أو الخليج أو أفريقيا، أو آسيا أو أميركا اللاتينية، سوى زيادة ميزانية الدفاع، التي تقترب الآن من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. ولا حتى اشار الجنرال هيغ الى الاثر الذي يمكن ان تحدثه هذه الميزانية العسكرية الضخمة على الامن الاقتصادي للامة». وهو ما دعا ريستون لان يعلق ساخراً: «ربما يكون هذا هو الدور الجديد الذي يتعين علينا أن نتوقعه من وزير الخارجية في ادارة مستر ريغان - أي التركيز على فنون الحرب أكثر من فنون السلام. فلم تكن لديه أية اقتراحات أخرى عن كيفية تشجيع التعايش السلمي بين الدولتين الفرويتين الاكبر - وهو البديل الوحيد عن العدم... لقد كان من الصعب الاعتقاد بانه ينظر في أمره كوزير للخارجية وليس كوزير للدفاع أو رئيس لهيئة أركان الحرب المشتركة».

وعلى النمط نفسه أتت تصريحات السفيرة جين كيلباتريك التي عينها ريغان مندوبة دائمة للولايات المتحدة في الامم المتحدة. فقد صرحت في اليوم التالي لليوم الذي خطب فيه هيغ أمام مجلس الشيوخ (١٠/١) بأن ادارة ريغان «تخطط لموقف متشدد حيال الحركات اليسارية الوطنية في العالم... وستعمد إلى وقف المساعدات الاميركية للوكالات التابعة للامم المتحدة التي قد تعارض الأهداف الاميركية». وأضافت سفيرة ريغان لدى المنظمة الدولية تقول انها «تفضل دولة ذات نظام قمعي نسبيا مؤيدة للولايات المتحدة على دولة أميركية لاتينية ديمقراطية تدعمها كوبا...».

وقبل ذلك بيومين اثنين (٨/١) كانت السفيرة